نداء عاجل من الدول إلى سوريا بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة لدعم حقوق الإنسان لشعبها

بعد عدة دورات خاصة لمجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، أُعيدَ استعراض أوضاع حقوق الإنسان في سوريا نهار الجمعة 7 تشرين الأول /أكتوبر 2011 في الدورة 12 للمراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان، في جو من الاستقطاب العالي والشحن السياسي.

تتبع مطالب الشعب السوري من أجل الكرامة والتغيير من الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية منذ فترة طويلة، مثل الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الضمان الاجتماعي والحق في مستوى معيشي لائق، مقرونا بالحرمان المستمر من الحريات السياسية التي منعت الشعب السوري من القدرة على أن يكون له صوت في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته، كما هو مبيّن في الوثيقة المشتركة التي قدمتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ومركز الحقوق الإقتصادية والاجتماعية (CESR) في شهر آذار /مارس 2011 بمناسبة المراجعة الدورية الشاملة في سوريا .

وبدلا من استخدام المراجعة الدورية الشاملة لاعطاء لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، لقد اختار الوفد السوري إلقاء اللوم على "القوى الامبريالية" و"الجماعات الإرهابية المتطرفة" لتبرير الاضطرابات الحالية في البلاد. وفي الفقرة الافتتاحية للتقرير الوطني، الذي تم تسليم ترجمته إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في وقت متأخر جدا بالنسبة الى الكثير من وفود الدول لقراءة مسبقة، يتضمن اتهامات قوية ضد وسائل الاعلام الدوليّة و"بعض الدول الغربيّة" لنشر أو دعم حملات متعمّدة "أكاذيب ومزاعم "ضد الدولة من أجل إضعاف الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية .

وللأسف، انعكس إهمال الحكومة السورية الذي دام فترة طويلة لتطلعات شعبها لحقوق الإنسان، خلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة في 7 أكتوبر. كان موقف التحدي الذي اعتمده الوفد السوري في مواجهة الإعلان عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، التي تشكل ربما جرائم ضد الإنسانية، فرصة ضائعة بالنسبة للحكومة لتسارع وتتحمل مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان .

في استعراضه، كرر الوفد السوري المواد ذات الصلة من الدستور في ما يتعلّق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما لاحظ العديد من الإصلاحات الأخيرة والوشيكة. يشمل بعض هذه رفع حالة الطوارئ، وإقامة حوار وطني شامل قريباً، والموافقة على إجراء الانتخابات البلدية في كانون الاول من هذا العام كجزء من قانون انتخابي جديد، ومنح الجنسية لأبناء الأقليّة الكردية والسماح بالأحزاب السياسيّة وبزيادة الحريات الإعلاميّة. علاوة على ذلك، ذهب الوفد إلى القول بأن بهذه الاصلاحات، ستكون سوريا بمثابة "نموذج الديمقراطية ليس فقط للمنطقة، بل للعالم ."

وشملت التوصيات التي عكست مطالب المجتمع المدني ما يلي: الكف فوراً عن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين، وخاصة ضدّ النساء والأطفال، من دون الإفلات من العقاب؛ منح حقّ تكوين الجمعيات وحرّية التعبير : وقف الاعتقالات التعسّفية والاحتجاز العشوائي والإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان وعن سجناء الرأي، التحقيق في الفظائع المرتكبة في مجال حقوق الإنسان التي وقعت في البلاد وتقديم إلى العدالة المتورطين ومنح تعويضات للضحايا : الاستماع لمطالب المتظاهرين، والسماح بإجراء والمشاركة في حوار شامل؛ واحترام قرارات مجلس حقوق الإنسان والسماح بالوصول الى البلاد للجنة التحقيق المستقلّة التي أنشئت خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربيّة السورية .

يرحّب كلّ من شبكة المنظمات العربيّة غير الحكومية للتنمية (ANND) ومركز الحقوق الإقتصادية والاجتماعية (CESR) بهذه الفرصة التي قدمّها استعراض سوريا في إطار آلية المراجعة الدورية الشاملة للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد، حيث يقدر أن عدد القتلى يبلغ حالياً 2900 ضحية، وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن المفوضيّة السامية للأمم المتحدة للحقوق الإنسان. كلتا المنظمتين تحثان الحكومة السورية على قبول التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل، وتدعوان الحكومة السوريّة إلى تنفيذ وتفعيل هذه التوصيات بأخلاص كعلامة على التزامها باحترام وحماية وتنفيذ حقوق الإنسان لشعبها.